المبحث الثالث

دور الإدارة الفرنسية في خلع السلطان محمد الخامس 1953

بدأت الإدارة الفرنسية بتنفيذ مخططها الرامي إلى خلع السلطان محمد الخامس عن طريق مقيمها (جوان)، بعد أن أخفقت في مساعيها للتأثير عليه لإنهاء الارتباط بينه وبين حزب الاستقلال[1]، وواجهت الإدارة الفرنسية مشكلة في تنفيذ المؤامرة على السلطان، إذ لم تتمكن من مواجهته بشكل مباشر لأنه كان مصاناً بمعاهدات دولية تعترف بسيادته[2]، لذلك خططت الإدارة الفرنسية لتهيئة عناصر مغربية للضغط على السلطان لكي يتبرأ من حزب الاستقلال ويندد به، فاتصل المقيم العام (جوان) بعدد من الأشخاص الموالين للإدارة الفرنسية وفي مقدمتهم التهامي الجلاوي[3]، الذي كان يتمتع بنفوذ واسع في مراكش، وطلب منه أن يمنع أتباعه من مراجعة السلطان في شؤونهم ومشاكلهم وعدم تقديم شكاواهم إليه، والامتناع عن تقديم الهدايا له في المناسبات العامة[4].

نظمت الإدارة الفرنسية زيارات عدة للتهامي الجلاوي إلى أغلب مدن المغرب ونواحيه، ولاسيما التي يسكنها البربر[5]، وأقامت له مهرجانات في المناطق التي زارها والتي حضرها المقيم العام الجنرال (جوان) بنفسه، ووزّع أثناءها الأوسمة على رؤساء القبائل بهدف تعزيز ولائهم لفرنسا وتقوية مكانة الجلاوي، وطلب من قادة كل منطقة تأييدهم للجلاوي في معارضته للسلطان وحزب الاستقلال[6].

وقامت الإدارة الفرنسية بمنح الجلاوي مبالغ مالية كبيرة نظراً لتعاونه معها منذ بداية فرض الحماية الفرنسية على المغرب، فضلاً عن امتلاكه مساحات شاسعة

---

(1) Jamil , ABUN , Nasr , Op.Cit., P. 374.

(2) روم لاندو، محمد الخامس، ص72.

(3) التهامي الجلاوي: هو زعيم بربري ولد عام 1874، كان يتمتع بنفوذ كبير بين قبائل البربر، وكان يملك ثروات طائلة، له علاقات وطيدة مع السلطات الفرنسية في مراكش، وهو من أشد المناوئين للسلطان محمد الخامس وحزب الاستقلال، كان له دوراً كبيراً في نفي السلطان محمد الخامس. ينظر: إبراهيم ياسين، جنوب أطلس مراكش تحت حكم الفرنسيين والقادة الجلاويين، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2003، ص127.

(4) ظاهر محمد صكّر، الأزمة السياسية في المغرب، ص170.

(5) صلاح العقاد، المغرب العربي من الاحتلال الفرنسي حتى التحرر القومي، ص230.

(1) محمد عبد العاطي جلال، المصدر السابق، ص94.

من الأراضي التي قدرت بـ 25000 هكتار، لذلك فأنه كان متحمساً لتنفيذ مؤامرة الإدارة الفرنسية لخلع السلطان محمد الخامس[1]

قام الجلاوي بتحشيد أفراد القبائل الموالية له، وتحريضها على القيام بتظاهرات ضد السلطان لإثارة الاضطرابات في البلاد تمهيداً لتنفيذ مخطط الإدارة الفرنسية لخلع السلطان محمد الخامس[2].

استعانت الإدارة الفرنسية أيضاً بشيوخ الزوايا والطرق الصوفية، لتنفيذ مخططها لخلع السلطان محمد الخامس، فقد جددت فرنسا الاهتمام بالزوايا والطرق الصوفية[3]، وحرصت على إحياء أدوارها واستقطاب شيوخها للتدخل في الشؤون السياسية بهدف إعطاء الشرعية للوجود الفرنسي والحد من نفوذ الحركة الوطنية واستهداف السلطة الروحية للسلطان[4].

قدّم عدد من شيوخ الزوايا للإدارة الفرنسية خدمات عديدة تجلت في إضفاء المشروعية على الوجود الفرنسي في المغرب، ذلك أن العديد من شيوخ الزوايا عدّوا فرنسا بلداً غير محتل للمغرب، وإنما هي مكلفة فقط بإدخال الإصلاحات الضرورية وحماية النظام كما هو منصوص عليه في معاهدة الحماية[5].

كان من أبرز شيوخ الزوايا الذين تعاونوا مع الإدارة الفرنسية لتنفيذ مؤامرة عزل السلطان، الشيخ عبد الحي الكتاني[6]، رئيس اتحاد جامعة الطرق الدينية بشمال بشمال أفريقيا، وكان هذا الشخص من أشد المناوئين للحركة الوطنية المغربية والسلطان محمد الخامس، وكشف عن موقف الزوايا تجاه الحركة الوطنية في قوله: **"ما رأينا الأحزاب المتطرفة بالغت بالتهجم علينا والتنكيل ضدنا بثبوت شعوذتهم حتى لدى صغار التجار ويأمرونهم بالتمرد على النظام القائم الذي نحبذه لأنه في السلامة**

---

(2) أحمد عبيد، المصدر السابق، ص274-275.

(3) صلاح العقاد، المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ص409.

(3) Jamil , ABUN , Nasr , Op.Cit., P. 376.

(5) المصطفى الريس، ملاحظات أولية حول علاقة شيوخ الزوايا بالاحتلال الفرنسي في الخمسينيات عن طريق صحيفة (الوداد)، مجلة المناهل، المغرب، العدد 89-90، 2011، ص277.

(1) المصطفى الريس، المصدر السابق، ص278.

(2) عبد الحي الكتاني: هو شيخ الطريقة الكتانية إحدى الطرق الصوفية المنتشرة في المغرب، ثار أخوه محمد الكتاني ضد السلطان عبد الحفيظ فحكم عليه بالإعدام، ومن هنا بدأ عبد الحي يكن عداءه للسلطان محمد الخامس فتعاون مع الفرنسيين حتى جعلوه من أكبر الدعاة في المغرب ضد السلطان محمد الخامس والوطنيين. ينظر: أحمد عسة، المصدر السابق، ص257.

وهناء الإنسانية، ويأمرونهم بإقفال الدكاكين يوم الجمعة ويلقنونهم المبادئ الهدّامة، وتركوا بيوت الله خالية والزوايا فارغة وانشغلوا بما لا يرضي الله، لذا رأينا من الواجب تكوين جبهة دينية تحارب اللادينيين وتكون نهضة دينية تتماشى مع تعاليم الإسلام"[1].

هكذا نجد أن الإدارة الفرنسية سخّرت العديد من القوّاد والباشوات المؤيدين لها، وفي مقدمتهم التهامي الجلاوي باشا مراكش للقيام بمؤامرة خلع السلطان محمد الخامس، وتمكنت أيضاً من كسب عدد من العلماء، وشيوخ الزوايا، بزعامة الكتاني عن طريق منحهم امتيازات مادية ومعنوية واسعة، وفسحت المجال لهم للتدخل في الشؤون السياسية، وكان لهؤلاء دور كبير في مساندة الإدارة الفرنسية لتنفيذ مخططها الهادف إلى خلع السلطان، وارتكزت الإدارة عليهم في تنفيذ مخططها لما كان لهم من نفوذ مادي وروحي في المغرب، وكوّنت منهم جبهة مضادة للحركة الوطنية المغربية، ورمزها السلطان محمد الخامس.

مهدّت الإدارة الفرنسية لتنفيذ مخططها الرامي إلى خلع السلطان محمد الخامس باستحصال موافقة الحكومة الفرنسية في 21 كانون الأول 1950، فبعث المقيم العام جوان أحد موظفيه إلى باريس حاملاً رسالة منه إلى مجلس الوزراء الفرنسي، يطلب فيها تخويله صلاحية إجبار السلطان محمد الخامس على إقصاء الوزراء المعروفين بميولهم الوطنية، ومطاردة أعضاء حزب الاستقلال في جميع أنحاء المغرب، وقد وافقت الحكومة الفرنسية على طلب المقيم العام[2].

بعد أن حصلت الإدارة الفرنسية على موافقة الحكومة الفرنسية على خطتها لعزل السلطان، التقى المقيم العام جوان بالسلطان في 26 كانون الثاني 1951، وطلب منه إصدار بيان يستنكر فيه أعمال حزب الاستقلال[3]، فأجابه السلطان قائلاً: **"بأنه لا يمكن استنكاره لأي حزب بصفته سلطاناً فهو فوق جميع الأحزاب"**[4].

وأضاف السلطان قائلاً: **"إذا كان حزب الاستقلال قد ارتكب جرماً فالمحاكم تُحاسبه على ما اقترف"**، فرد الجنرال (جوان) على ذلك بتوجيهه إنذاراً للسلطان: **"إن رد عظمتكم غير مقبول، وأمامكم إما أن تُدينوا حزب الاستقلال أو تتنازلوا عن**

---

(3) نقلاً عن: المصطفى الريس، المصدر السابق، ص284.

(1) عبد العزيز بن عبد الله، خلفيات البادرات البطولية لمحمد الخامس، الندوة الدولية حول محمد الخامس السلطان الرائد، الرياض، جمعية رباط الفتح، 1987، ص164.

(2) شارل أندريه جوليان، المصدر السابق، ص412.

(3) نقلاً عن: صلاح العقاد، المغرب العربي، ص409.

العرش، وإلا فسأعزلكم بنفسي، سأغادر البلاد الآن إلى واشنطن، ولديكم الوقت الكافي للتفكير ملياً فيما طلبت إليكم تنفيذه، وسنرى عند عودتي ما يجب عمله"[1].

عاد المقيم العام الجنرال جوان من سفرته إلى واشنطن، والتقى بالسلطان محمد الخامس في 12 شباط عام 1951، وطلب منه إقالة الوزراء الوطنيين من الحكومة، فقام السلطان بإقالة الوزارة بأكملها مثيراً بذلك حفيظة الجنرال جوان الذي قام في اليوم التالي بإرسال (كلوزيل Klozel) وهو أحد المستشارين في الإدارة الفرنسية إلى القصر السلطاني وطلب من السلطان التوقيع على مشاريع الإصلاح التي رفض توقيعها لتعيين مرشحي الإدارة لملء مناصب الباشوات والقوّاد الشاغرة، والتبرؤ من حزب الاستقلال[2].

رفض السلطان محمد الخامس مطالب الإدارة الفرنسية، ولاسيما التنديد بحزب الاستقلال[3].

في ذلك الوقت كانت الإدارة الفرنسية استكملت استعداداتها لتنفيذ المؤامرة بالتعاون مع الجلاوي، وأدى الضابط الفرنسي (بونيفاس Ponevas) المسؤول العسكري في الدار البيضاء دوراً مهماً في تخطيطها وتنفيذها[4]. وذلك باتخاذه أساليب عدة لتنفيذ المؤامرة كان أهمها تحريض الجلاوي للتهجم على السلطان، وإعداد عرائض جماهيرية ضده ونشرها بين قبائل البربر لاستحصال تواقيع رجالها عليها بالتنسيق مع المراقبين المدنيين (وهم حكام المدن والنواحي)، وتمكنت الإدارة بمساعدة الجلاوي من الحصول على تواقيع عدد كبير من أفراد القبائل التي لا تعي حجم المؤامرة ضد السلطان وحزب الاستقلال[5].

ولاستكمال الخطة قامت الإدارة الفرنسية بتحريك وسائل أعلام الاستعمار لتحريض الرأي العام ضد السلطان وحزب الاستقلال عن طريق بث الإشاعات بشأن ميل السلطان إلى الشيوعية، وتصوير الجلاوي بأنه يحظى بتأييد المجتمع المغربي وفي مقدمتهم الباشوات والقادة وعلماء الدين لإيجاد نوع من التوازن بينه وبين السلطان محمد الخامس[6].

---

(4) نقلاً عن: روم لاندو، أزمة المغرب الأقصى، ج2، ص67؛ Bernard, Op.Cit., P. 83

(1) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، ج2، ص480.

(2) روم لاندو، محمد الخامس منذ اعتلائه العرش، ص77.

(3) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص301.

(4) شارل أندريه جوليان، المصدر السابق، ص413.

(6) Bernard , Op.Cit., P. 84.

قامت الإدارة بتحريك قبائل البربر وفرسانها للزحف نحو مدن الرباط وفاس وسلا وإظهاره كأنها ثورة يقوم بها البربر ضد حكومة المخزن، وذلك لتوفر المسوغ اللازم لإنزال القطعات العسكرية الفرنسية في تلك المدن[1].

دخل رجال قبائل الأطلس المدن الثلاثة وطوقوها في يوم 23 شباط 1951، ومن ثم دخل زعيمهم الجلاوي الرباط، وأقام في دار المقيم العام (جوان)[2].

دخلت القوات الفرنسية مدن الرباط وفاس وسلا في يوم 23 شباط 1951، وأقامت لها موانع في كل منها وأحاطت بالقصر السلطاني وبقصر ولي العهد بذريعة حماية السلطان وعائلته من ثورة البربر. وأوعزت الإدارة الفرنسية إلى فرسان القبائل بالتظاهر في فاس وهم يحملون الأعلام الفرنسية لاتخاذها دليلاً على الوفاء لفرنسا[3]، كان من الواضح أن هدف الإدارة هو إرسال رجال القبائل إلى الرباط وسلا، لأنها معاقل حزب الاستقلال، وكذلك أرادت إجبار علماء الدين على تنحية السلطان محمد الخامس[4].

استمرت الخلافات بين الإدارة الفرنسية والسلطان محمد الخامس، حتى يوم 25 شباط 1951، عندما استدعت الإدارة الفرنسية محمد العمري رئيس التشريفات السلطانية، وسلّمته قائمة بشروطها وأبلغته إذا رفض السلطان التوقيع عليها في غضون ساعتين معناه عزله عن العرش، وأنها أعدّت طائرة لنقله خارج البلاد[5]، وبعد انتهاء مدة الساعتين اضطر السلطان التوقيع على تلك الشروط من دون أن يذكر في تصريحه حزب الاستقلال[6].

باشرت الإدارة الفرنسية حملة اعتقالات واسعة شملت قادة حزب الاستقلال البارزين في يوم 26 شباط 1951، وكان من بينهم كل من محمد اليزيدي، عمر عبد

---

(2) عبد الفتاح مصطفى، المصدر السابق، ص131.

(3) روم لاندو، محمد الخامس منذ اعتلائه العرش، ص79.

(4) جريد الحرية، تونس، العدد 144، شباط 1951.

(5) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص396.

(1) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم 311/4816، تقرير السفارة الملكية العراقية في الرباط بتاريخ 1951/3/27، برقم35، ص51.

(2) جريدة الحرية، تونس، العدد 152، 4 آذار 1951.

الجليل، والمهدي بن بركة[1]، والتزم هؤلاء بالهدوء في تلك المدة لأنهم أدركوا بأن أي تصدٍ أو نشاط يقومون به ضد الإدارة ستعقبه حملة اعتقالات أخرى[2].

وفي خضم تلك التطورات صادق السلطان محمد الخامس على مشروع قانون العقوبات الذي أعدته الإدارة الفرنسية في حزيران عام 1951، إلاّ أنه من جانب آخر رفض توقيع ظهير ينص على تأسيس مجالس منتخبة فرنسية – مغربية في المناطق البلدية، وكان نتيجة ذلك أن تُركت فكرة السيادة المشتركة معلّقة، وألغى دمج المغرب بالاتحاد الفرنسي[3].

استمرت الأزمة السياسية على الرغم من السياسة التي اتبعتها الإدارة الفرنسية لعزل السلطان محمد الخامس، والحد من نشاط حزب الاستقلال، إلاّ أنّ تحالف السلطان والوطنيين ازداد قوةً، والتفت جماهير المدن حول راية حزب الاستقلال[4]، واستنكرت السياسة الفرنسية ضد السلطان والحركة الوطنية، لذلك اتخذت الحكومة الفرنسية قراراً في 28 آب 1951 بتغيير المقيم العام (جوان)[5]، وعينت الجنرال أوغسطين جيوم (Augestin Jeaom)[6]، مقيماً عاماً في المغرب.

لم تختلف سياسة المقيم العام الجديد (جيوم) عن سابقه، فقد واصل سياسة العداء للوطنيين والسلطان تمهيداً لتنفيذ مخطط الإدارة الفرنسية بخلع السلطان الذي بدأه جوان[7]، واستمرت سياسة التهديد ضد السلطان والحركة الوطنية حتى أخذت نطاقاً أوسع ممّا كانت عليه في عهد (جوان)، واستمر تدخل الإدارة الفرنسية في شؤون المخزن على نحو مستمر، ولاسيما في مسألة تعيين ممثلي السلطان المحليين وفي تأليف مجلس الحكومة، وزادت أعداد المعتقلين بشكل كبير، وشملت علماء الدين[8].

---

(3) شارل أندريه جوليان، المصدر السابق، ص414.

(2) Bernard , op.Cit., P. 90.

(3) Ibid., P. 288.

(6) دوجلاس إشفورد، المصدر السابق، ص95.

(1) صلاح العقاد، تاريخ المغرب العربي، ص410.

(2) جيوم: هو ضابط فرنسي تقلد مناصب سياسية وعسكرية وإدارية عدة، كان يتكلم اللغة العربية والبربرية، وصل إلى المغرب في تشرين الأول 1951، ونـدد بالحركة الوطنية المغربية واتهمهم بالتعصب الديني والعنصري، استعان بالجلاوي والكتاني لخلع السلطان محمد الخامس عام 1953. ينظر: عبد الوهاب بن منصور، قبائل المغرب، المطبعة الملكية، الرباط، 1968،ج1، ص240.

(3) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، ص521.

(4) عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، ص142.

ارتكبت الإدارة الفرنسية مجزرة كبيرة في مدينة الدار البيضاء قُتل فيها عدد من المواطنين في شباط عام 1952، وذلك بسبب رفعهم شعارات تطالب بالاستقلال أمام وفد الأمم المتحدة الذي وصل المغرب في شباط 1952، وسوغ المقيم العام هذا التصرف في أثناء مقابلة السلطان، بأن عدداً من أبناء الشعب المغربي ويقصد بهم الجلاوي وأتباعه اتهموه، بالتساهل وعدم استعمال الشدة والحزم مع القصر السلطاني[1].

كان رد السلطان على المقيم جيوم: **"إن الأسباب التي أدت إلى خروج الشعب المغربي للتظاهر ضد الإدارة الفرنسية ترجع إلى سياسة العنف وتقييد الحريات التي تمارسها الإدارة ضد أبناء الشعب، وعدم وجود حكومة وطنية ذات سلطة حقيقية تحقق مطالب الشعب، وخلو المغرب من قضاء منظم، فضلاً عن انعدام المؤسسات الديمقراطية التي تضمن حقوق الأفراد والجماعات، وما دام الأمر كذلك كيف تريد أن لا تسير الأمور من سيء إلى أسوأ**[2].

إنَّ الصراع المغربي الفرنسي توسع بشكل كبير أثناء المدة التي أصبح فيها (جيوم) مقيماً عاماً في المغرب، فقد وجد السلطان محمد الخامس أن فرنسا لم تُبدِ أي اهتمام بمسألة السيادة الوطنية المغربية على المستوى المحلي والدولي، فضلاً عن أنها لم تعد تستشير حكومة المخزن في أية مسألة تخص المغرب بما في ذلك القرارات الدولية ذات الصلة بمستقبل البلاد[3].

حاول السلطان محمد الخامس أن يفتح باب المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، وقدّم مذكرة إلى الرئيس الفرنسي أوريول عن طريق المقيم العام في 20 آذار 1952 تضمنت مقترحات عدة أهمها: أن تقبل فرنسا بمبدأ التفاوض مع حكومة المخزن بشان موضوع الحماية، وأن يسبق هذه المفاوضات تحقيق بعض الإصلاحات الفردية لاسيما فيما يتعلق برفع القيود عن الحريات العامة، والسماح للمغاربة بتأليف النقابات، وأن يُترك للسلطان حرية تأليف حكومة مغربية تضم شخصيات كفوءة، وتتمتع بالصلاحيات اللازمة[4]، في الوقت نفسه أصدر حزب الاستقلال بياناً أكد فيه الاعتراف بمستقبل مصالح فرنسا في المغرب، وأن بالإمكان المحافظة عليها وضمانها بمعاهدة

---

(5) أحمد عسة، المصدر السابق، ص265-266.

(1) نقلاً عن: أحمد عسة، المصدر السابق، ص267.

(3) Bernard , Op.Cit., P. 100.

(3) شارل أندريه جوليان، المصدر السابق، ص422.

جديدة[1]. وهذا ما يؤكد توجه المغرب الدبلوماسي في فتح باب المفاوضات مع السلطات الفرنسية لحل القضية المغربية.

جاء جواب الحكومة الفرنسية على رسالة السلطان محمد الخامس في 17 أيلول 1952، بالرفض القاطع لمطالب السلطان[2]، وتضمن الجواب بعض الإصلاحات الجزئية التي تعزز الوجود الفرنسي في المغرب، ونصت الإصلاحات على إنشاء مجالس بلدية داخل المدن على أن يكون للفرنسيين حق المشاركة فيها، وقدم بعض المقترحات لتنظيم القضاء، وبهذا تكون الحكومة الفرنسية أكدت أن الإدارة في البلاد يجب أن تكون ذات طابع مختلط يشترك فيه الفرنسيون والمغاربة[3].

رفض السلطان محمد الخامس المقترحات التي قدمتها الحكومة الفرنسية ووجّه رسالة إلى الرئيس الفرنسي في 3 تشرين الأول 1952، أكد فيها عدم إمكانية قبول الإصلاحات الجزئية التي لا تُهيئ للبلاد الحصول على الاستقلال[4].

ثم جاءت أحداث الدار البيضاء في 8 كانون الأول 1952، لتعمّق الخلاف بين السلطان والحركة الوطنية من جهة، والإدارة الفرنسية التي يمثلها جيوم من جهة أخرى، فقد شهدت المدينة في ذلك اليوم تظاهرات كبيرة[5]، احتجاجاً على اغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد[6]، على يد العصابات الفرنسية الإرهابية، وبسبب قيام التظاهرات، وإعلان الإضراب العام للعمال في تلك المدينة، أقدمت

---

(4) كفاح كاظم الخزعلي، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب، ص174.

(1) شارل أندريه جوليان، المصدر السابق، ص423.

(2) عبد الكريم الفيلالي، المصدر السابق، ص175.

(3) عبد الجليل بنيان مزعل، المصدر السابق، ص115-116.

(4) مصطفى الفيلالي، مفهوم المغرب العربي – تطوره تصوراً وممارسة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 77، 1985، ص93.

(5) فرحات حشاد: زعيم نقابي تونسي، ولد في قرية العباسية في 2 شباط 1914، دخل المدرسة الابتدائية بقرية الكلابين عام 1920 وتخرج منها، بدأ حياته المهنية عام 1936، عامل في الشركة التونسية للنقل البحري، وأصبح عضواً في نقابتها في العام نفسه، أسس حشاد اتحاد النقابات المستقلة في الجنوب عام 1945، وتحمل مسؤولية قيادة المقاومة العمالية الوطنية = عام 1952، اغتالت فرحات حشاد منظمة اليد الحمراء الفرنسية الإرهابية في 5 تشرين الثاني 1952. ينظر: عمر سعيدان، فرحات حشاد بطل الكفاح القومي والاجتماعي، تونس، 1969، ص24- 35.

الإدارة الفرنسية على إطلاق النار على المتظاهرين[1]، الأمر الذي أدى إلى حصول صدامات عنيفة بين المتظاهرين والقوات الفرنسية، ذهب ضحيتها العشرات من المواطنين الأبرياء[2]، وقامت الإدارة الفرنسية أيضاً بحل الاتحاد العام للنقابات المتحدة في المغرب وحزب الاستقلال والحزب الشيوعي[3].

في العاشر من كانون الأول 1952 بدأت الإدارة الفرنسية خطتها المعدة مسبقاً لتصفية الوطنيين، وقامت هذه الخطة التي وصفت بأنها أكبر خطة سياسية تُنفذ في المغرب منذ عام 1944 على مزاعم وجود تواطؤ بين حزبي الاستقلال والحزب الشيوعي ضد أمن الدولة، ممّا يستوجب القبض على قادة هذين الحزبين لاستعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد، وعلى هذا الأساس أصدرت الإدارة الفرنسية أوامرها بالقبض على جميع أعضاء حزب الاستقلال وحضر جميع الصحف الرئيسة[4]، وقامت الإدارة بحملة اعتقالات أسفرت عن القبض على 400 من قيادات حزب الاستقلال والتنظيم النقابي وعدد من الشيوعيين[5].

استنكر السلطان أعمال العنف التي قام بها الفرنسيون، التي أدت إلى مقتل العشرات من المواطنين الأبرياء، واعتقال المئات من الوطنيين المغاربة، وقدّم السلطان مذكرة احتجاج إلى الحكومة الفرنسية في 12 كانون الأول 1952 على سياسة المقيم العام الفرنسي (جيوم)، وأعرب عن استعداده للدخول في مفاوضات لحل الخلافات مع فرنسا على أساس الاحترام المتبادل، وإلغاء معاهدة الحماية، وتأسيس حكومة وطنية[6].

لم تستجب الحكومة الفرنسية لمذكرة السلطان، واستمر تصاعد حدة الصراع الفرنسي المغربي بعد الأحداث التي شهدها المغرب عام 1952 وتجددت عند الإدارة الفرنسية فكرة عزل السلطان محمد الخامس[7].

---

(1) عبد الحميد براهيمي، المغرب العربي في مفترق طرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص71.

(2) ابتسام سلمان سعيد، نشوء وتطور الحركة العمالية في المغرب، ص341.

(3) جنان سعدون عبد، الحزب الشيوعي ودوره السياسي في المغرب 1943-1986، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تكريت، كلية التربية، 2013، ص69.

(4) علال الفاسي، حديث المغرب في المشرق، ص133؛ عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، ص251.

(5) Bernard , Op.Cit., P. 117.

(1) عبد الجليل مزعل بنيان، المصدر السابق، ص117-118.

(2) صلاح العقاد، تاريخ المغرب العربي، ص410.

هكذا نجد، أن الإدارة الفرنسية كانت مصممة على عزل السلطان محمد الخامس، وقامت بتهيئة الأجواء بالتعاون مع عملائها لتنفذ مؤامرة خلع السلطان ونفيه خارج البلاد.

بدأت الإدارة الفرنسية بتنفيذ مؤامرة خلع السلطان محمد الخامس في وقت تزامن مع مغادرة (شومان) Schumann لوزارة الخارجية الفرنسية، وتعيين (جورج بيدو) Georges Bidault بدلاً منه في 7 كانون الثاني 1953، وكان بيدو يتصف بأنه استعماري متطرف، وأحد دعاة فكرة الحفاظ على فرنسا قوة استعمار بارزة، وسبق له أن ساند تعيين الجنرال جوان مقيماً عاماً في المغرب، لذلك قوبل تعيينه بارتياح كبير في أوساط الإدارة الفرنسية[1].

نُفذت عملية خلع السلطان محمد الخامس بإشراف (جيوم) المقيم العام وتوجيهه المباشر، وكان المسؤولون عن التنفيذ من الجانب الفرنسي هم: الضابط بونيفاس المندوب الإقليمي في الدار البيضاء، ومدير إدارة الداخلية مارسيل فالا Marcel Valy والعقيد جين لوكوميت (Jean Locompte) في هيئة أركان المقيم العام، والعميد دي هويتفيل (Hubertd , Hauteville) القائد العسكري لإقليم مراكش الذي كان حلقة الوصل مع الجلاوي، وشارك في التنفيذ جميع منتسبي الإدارة الفرنسية كل حسب اختصاصه[2].

استعانت الإدارة الفرنسية بشكل كبير بعملائها من المغاربة لتنفيذ المؤامرة، وفي مقدمتهم باشا التهامي الجلاوي باشا مراكش وأعوانه الإقطاعيون، وزعيم الطريقة الكتانية عبد الحي الكتاني[3].

كان للجلاوي والكتاني دورا كبيراً في مساندة الإدارة الفرنسية لتنفيذ مؤامرة خلع السلطان، فقد ادعى الكتاني بحقه في العرش[4]، وفي 4 نيسان 1953 عقد مؤتمر لرجال الطرق الصوفية برئاسة عبد الحي الكتاني، وشارك فيه الجلاوي، وحضره عدد كبير من أصحاب الطرق الصوفية في دول المغرب العربي الثلاث، وألقيت في المؤتمر كلمات معادية للسلطان محمد الخامس[5]، فيما ذهبت صحف الاستعمار

---

(3) شارل أندريه جوليان، المصدر السابق، ص429.

(1) عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، ص157.

(2) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص376.

(4) Jamil M.A Bun-Nasr , Op.Cit., P. 376.

(4) روم لاندو، تاريخ المغرب الأقصى، ج2، ص105؛ Bernard , Op.Cit., P.147-148

الفرنسية تتعرض للسلطان بالانتقاد والتهجم، واتهمته بعرقلة الإصلاحات التي تهدف إلى تقدم المغرب[1].

أما الجلاوي فقد كان له الثقل الأكبر في مساعدة الإدارة الفرنسية للإطاحة بالسلطان، إذ قام بجولات في جنوب المغرب بين القبائل، وتمكن من إعداد عريضة ضمت نحو 250 ألف توقيع من ضمنهم الباشوات والقوّاد طالبت بعزل السلطان، وفي 28 أيار 1953 سلم الجلاوي تلك العريضة إلى الجنرال (جيوم)، وقام الأخير بتسليم العريضة إلى وزير الخارجية الفرنسي (بيدو) في 29 أيار 1953[2]، وبتوقيع هذه العريضة التي تسلمتها الإدارة الفرنسية، وأحالتها إلى وزارة الخارجية في باريس، تكون المؤامرة دخلت مرحلتها النهائية.

واصل الجلاوي جهوده الرامية لعزل السلطان محمد الخامس، إذ عقد مع أتباعه اجتماعاً في 13 آب 1953[3]، داعيا إياهم ترشيح محمد بن عرفه[4] سلطاناً على المغرب، وفي اليوم نفسه قدّمت الإدارة الفرنسية إلى السلطان محمد الخامس وثيقة من الحكومة الفرنسية، عُرفت في لغتهم بـ "بروتوكول غشت" تجرد السلطان من صلاحياته كسلطان، ومن حقوقه السياسية، وطلبت منه تحت الضغط والتهديد أن يوقع عليها، وأبلغ الجنرال (جيوم) السلطان محمد الخامس وأبنه الحسن الثاني بأن العلاقات بين الإدارة الفرنسية والقصر السلطاني قُطعت[5].

عقد الجنرال (جيوم) اجتماعاً مع الجلاوي في قصره بمراكش بحضور عدد من أتباعه من القوّاد وزعماء القبائل في 16 آب 1953، وعدد من كبار موظفي الإدارة المدنيين والعسكريين، وأعلن الجلاوي نقله الإمامة (إمارة

---

(5) جنان سعدون عبد، المصدر السابق، ص70.

(6) دوجلاس إشفورد، المصدر السابق، ص99.

(1) روم لاندو، محمد الخامس منذ اعتلائه العرش، ص97.

(2) محمد بن عرفه: هو محمد بن عرفه، من أولاد السلطان الحسن الأول، كان متديناً قوي الإيمان وكان شديد الطموح إلى السلطنة في شبابه، لذلك فإنه تعامل مع الفرنسيين والأسبان، فقد رشّح نفسه ليكون خليفة السلطان بتطوان بعد وفاة المهدي لكن فشل في ذلك، وسعى لترشيح نفسه لدى الفرنسيين بعد خطاب السلطان محمد الخامس في طنجة عام 1947، عُين ابن عرفه سلطانً على المغرب في 21 آب 1953، تعرض مرات عدة للاغتيال، نقل بعد الاستقلال في تشرين الثاني 1955 إلى مدينة نيس الفرنسية، وتوفى هناك عام 1975 ينظر: زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص309-310.

(3) المصدر نفسه، ص310.

المؤمنين) إلى محمد بن عرفه[1]، وهذا يعني تجريد السلطان محمد الخامس من نفوذه الديني[2].

سافر المقيم العام (جيوم) على متن طائرة مدنية إلى باريس للتباحث مع الحكومة الفرنسية بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها لعزل السلطان في 17 آب 1953[3]، وعاد من سفره في 19 آب 1953 حاملاً معه أمر الحكومة الفرنسية القاضي بعزل السلطان[4].

وعند وصول خبر عزل السلطان عمّت الاضطرابات مختلف المدن في الرباط وسلا ومكناس ومراكش، إذ تعرض قصر الجلاوي هناك لمحاولة إحراق، وفي مدينة وجدة التي استعمل بعض سكانها السلاح ممّا أسفر عن مقتل 44 شخصاً من ضمنهم 11 فرنسياً[5].

في يوم 20 آب 1953، الذي صادف أول عيد الأضحى، حاصر الجنود الفرنسيين الرباط، وتوجه (جيوم) إلى القصر السلطاني، والتقى بالسلطان محمد الخامس، وطلب منه التنازل عن العرش فرفض السلطان ذلك، عندئذٍ أعلن جيوم عزله، وألقى القبض عليه وعلى ولديه الحسن وعبدالله ونقلهم في اليوم نفسه بطائرة

إلى كورسيكا ومن ثم إلى منفاه في مدغشقر[6].

بعد أن نجحت الإدارة الفرنسية بتحقيق هدفها في خلع السلطان محمد الخامس ونفيه إلى خارج البلاد، قامت بإسناد العرش إلى محمد بن عرفه يوم 21 آب 1953، وصادق العلماء على ذلك المرسوم تحت الضغط الفرنسي، وبارك (جيوم) ذلك التنصيب قائلاً: **"إن اعتلاء جلالتكم للعرش وما يعرفه عنكم الخاص والعام من**

---

(4) إبراهيم ياسين، المصدر السابق، ص425.

(5) عبد الجليل بنيان مزعل، المصدر السابق، ص123.

(1) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم 24806/4812، تقرير السفارة العراقية بباريس، في 1953/8/26، و51، ص73.

(2) محمد العربي المساري، المصدر السابق، ص17.

(3) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص312.

(4) قاسم الزهيري، المصدر السابق، ص131-132؛ علال الفاسي، حديث المغرب في المشرق، ص169.

فضائل سينهي الامتحان الذي مرَّ المغرب به ويضعه على عتبة مستقبل زاهر بالوعود المشرقة"[1].

في ضوء ما تقدم يتضح أن الإدارة الفرنسية بدأت بالتخطيط لخلع السلطان محمد الخامس بعد زيارته لمدينة طنجة في 9 نيسان 1947، ودعوته إلى استقلال المغرب بشكل علني في الخطاب الذي ألقاه هناك، وبعد أن أصبحت علاقة الملك محمد الخامس بحزب الاستقلال علاقة وثيقة، حاولت الإدارة الفرنسية إقناعه بالتخلي عن الحزب وعن مطالب الحركة الوطنية المغربية الداعية إلى التخلص من السيطرة الفرنسية، إلاّ أنها لم تتمكن من فك الارتباط بين السلطان وحزب الاستقلال، فبدأت بتنفيذ المؤامرة لخلعه، وساندها في ذلك عدد من علماء الدين، والقادة والباشوات المعادين للسلطان أمثال الجلاوي والكتاني الذين أدوا دوراً كبيراً في نجاح المؤامرة، إلاّ أن تلك المؤامرة لم تُنهِ الصراع المغربي– الفرنسي، وإنما فتحت صفحة جديدة من الصراع، فقد أبى الوطنيون المغاربة الاستسلام للأمر الواقع، واستمروا في نضالهم الوطني ومقاومتهم للاستعمار الفرنسي والمساندين لوجوده حتى تمكنوا من تحقيق الاستقلال.

---

(5) نقلاً عن: روم لاندو، محمد الخامس منذ اعتلائه العرش، ص48.